

ثغرات اليقين: فن الطعن في الإجراءات والدفوع الجنائية

دراسة مقارنة تطبيقية بين مصر والجزائر وفرنسا

تأليف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والمؤلف القانوني والمحاضر
الدولي في القانون

فهرس الكتاب

التقديم: فلسفة الشك في خدمة العدالة

الباب الأول: بطلان الإجراءات الجنائية (الضمانات
الشكلية)

الفصل الأول: نظرية البطلان في القانون المقارن

الفصل الثاني: بطلان إجراءات التفتيش والضبط

الفصل الثالث: بطلان الاعتراف وأقوال المتهم

الفصل الرابع: بطلان إجراءات الاستدلال الفني والخبرة

الباب الثاني: الدفوع الموضوعية وهيكل الأدلة

الفصل الخامس: دفع خلو الدعوى من الأدلة الكافية

الفصل السادس: دفوع تضارب أقوال الشهود وتناقض الروايات

الفصل السابع: الطعن في مصداقية أدلة الإثبات الحديثة

الباب الثالث: عبء الإثبات ونقله

الفصل الثامن: المبدأ العام والأصل في البراءة

الفصل التاسع: القرائن القانونية ونقل عبء الإثبات
للمتهم

الفصل العاشر: حدود نقل العبء في التشريعات
المقارنة

الباب الرابع: التطبيق العملي والاستراتيجيات الدفاعية

الفصل الحادي عشر: منهجية صياغة مذكرات الطعن
بالبطلان

الفصل الثاني عشر: استراتيجيات المرافعة الشفهية
في تفكيك الأدلة

الفصل الثالث عشر: دراسات حالة قضائية حقيقية
ومحللة

الخاتمة العامة: نحو ثقافة قضائية تحترم البطلان

المراجع التشريعية

التقديم: فلسفة الشك في خدمة العدالة

في قلب كل نظام جنائي، سواء كان عربياً أو أوروبياً، ينبض صراع أبدي بين ضرورة العقاب لضمان الأمن، ووجوب الضمانات لحماية الحريات. وكثيراً ما يطغى هاجس الإدانة على حساب دقة الإجراءات، خاصة في الجرائم التي تبدو بسيطة أو واضحة المعالم. هنا يأتي دور هذا الكتاب ليرسم خريطة طريق للدفاع، وليذكر القاضي والنيابة والمحامي بأن اليقين القضائي لا يُبنى على إجراءات معيبة، ولا على اعترافات منتزعة، ولا على شهادات متضاربة.

إن فكرة البطلان ليست ثغرة يهرب منها المجرم كما يشاع خطأً، بل هي الدرع الذي يحمي المجتمع كله من تعسف السلطة. إذا سمحنا بتفتيش منزل بدون إذن اليوم بحجة ملاحقة سارق، فقد نسمح غداً بانتهاك حرمة أي مواطن بحجة واهية. وإذا قبلنا

اعترافاً مُنتزعاً تحت الضغط، فإننا نفتح الباب لإدانة الأبرياء.

هذا الكتاب هو عمل مقارن جريء يضع تحت المجهر ثلاثة أنظمة قانونية: النظام المصري كنموذج رائد في المنطقة العربية، والنظام الجزائري بجذوره المختلطة بين الشريعة والقانون الفرنسي، والنظام الفرنسي كمهد للقوانين الإجرائية الحديثة ومؤثر عالمي. سنغوص في تفاصيل دقيقة: متى يبطل التفتيش؟ كيف نُثبت الإكراه؟ ماذا نفعل عندما يتعارض شاهد مع آخر؟ ومن يتحمل عبء الإثبات حينما تكون الأدلة قرائن فقط؟

إن الهدف ليس مجرد سرد النصوص، بل تقديم فن الدفاع. فن تحويل البطلان الشكلي إلى براءة موضوعية. فن استخدام التضارب لهدم اليقين الوهمي. وفن إرجاع عبء الإثبات إلى كاهل الاتهام حيث مكانه الطبيعي.

هذا الكتاب موجه لكل محامٍ يبحث عن أدوات فعالة في ترسانته الدفاعية، ولكل قاضٍ يريد أن يكون حكمه حصيناً ضد النقض، ولكل باحث يدرك أن العدالة الحقيقية تكمن في التفاصيل الإجرائية الدقيقة بقدر ما تكمن في النصوص الموضوعية الكبرى.

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباب الأول

بطلان الإجراءات الجنائية (الضمانات الشكلية)

الفصل الأول

نظرية البطلان في القانون المقارن

مفهوم البطلان وأسس الفلسفية

البطلان هو الجزاء القانوني الذي يوقعه المشرع على الإجراء الجنائي الذي لم يحترم القواعد الشكلية أو الموضوعية المقررة لحمايته. وهو يرتكز على مبدئين: حماية الحقوق الأساسية كحرمة المسكن وحرية الفرد، وسلامة البحث عن الحقيقة فالإجراء المعيب قد يؤدي إلى أدلة مزورة أو مشوهة.

أنواع البطلان في التشريعات الثلاثة

البطلان النصي أو الجوهرى: وهو ما نص المشرع صراحة على بطلانه عند مخالفته، مثل عدم حضور شهود في التفتيش. هذا النوع متفق عليه في مصر والجزائر وفرنسا.

البطلان المضموني أو المصلحة العامة: وهو ما يستخلصه القاضي من روح القانون، حتى لو لم ينص المشرع على كلمة باطل، إذا كانت المخالفة قد مست حقوق الدفاع أو النظام العام. في فرنسا، تطور

هذا المفهوم كثيراً عبر اجتهاد غرفة الجنايات بمحكمة
النقض والمحكمة الأوروبية. في مصر والجزائر، لا يزال
القضاء حذراً في توسيع نطاق البطلان المضموني،
رغم وجود نصوص عامة تتيح ذلك.

آثار البطلان ونظرية ثمرة الشجرة المسمومة

هل يبطل الإجراء المعيب فقط، أم يمتد البطلان لما
ترتب عليه؟

في فرنسا: تطبق القاعدة بصرامة. إذا بطل التفتيش،
تبطل المضبوطات، وإذا بطل الاستجواب، تبطل الأقوال
اللاحقة المستمدة منه إلا إذا تأكد القاضي من
استقلاليتها.

في مصر والجزائر: النص القانوني يقضي ببطلان
الإجراء وما ترتب عليه، لكن التطبيق القضائي يتفاوت.
أحياناً يحاول القاضي إنقاذ الدليل المادي
(المضبوطات) حتى لو بطل إجراء ضبطها، بحجة أن
الدليل المادي حقيقي بغض النظر عن طريقة الحصول

عليه. هذا الاتجاه يتعرض لنقد فقهي متزايد يدعو لتبني النموذج الفرنسي في الاستبعاد الكامل للأدلة الملوثة.

الفصل الثاني

بطلان إجراءات التفتيش والضبط

ضوابط التفتيش في القوانين الثلاثة

مصر: المواد من 40 إلى 52 من قانون الإجراءات الجنائية. التفتيش يحتاج أمر نيابة إلا في التلبس. يجب حضور شاهدين. حظر التفتيش ليلاً إلا في حالات محددة.

الجزائر: المواد من 46 إلى 60 من قانون الإجراءات الجنائية. تشابه كبير مع مصر، مع تأكيد خاص على محرر الضبط المفصل.

فرنسا: قانون الإجراءات الجنائية وقانون حرية الصحافة. التفتيش يتطلب تدخلاً مبكراً لقاضي الحريات في التحقيقات الأولية، وصلاحيات محدودة زمنياً في حالة التلبس.

أوجه البطلان الأكثر شيوعاً وكيفية إثارتها

انعدام صفة المحرر: قيام شخص غير مختص بإجراء التفتيش أو تحرير المحضر. هذا بطلان جوهري في الدول الثلاث.

غياب الشهود: عدم حضور شاهدين من الجيرة في مصر والجزائر أو عدم احترام شروط الشهود. الدفع بهذا البطلان يتطلب التحقق من بيانات الشهود في المحضر ومطابقتها بواقع الحال.

تجاوز وقت الحظر: التفتيش الليلي غير المبرر. في فرنسا، هذا البطلان شبه تلقائي. في مصر والجزائر، قد يقبله القاضي إذا كانت هناك ضرورة قصوى مسوغة، لكن الدفاع يجب أن يطالب بتفسير هذه

الضرورة بدقة.

عدم تحديد محل التفتيش: أن يكون الأمر عاماً بينما يتم تفتيش مكاتب شخصية أو منازل دون ذكرها صراحة.

التفتيش بدون تلبس حقيقي: كثيراً ما تدعي الشرطة التلبس للهروب من استخراج إذن نيابة. الدفاع هنا يكمن في إثبات انقضاء حالة التلبس أو عدم توفر شروطه القانونية.

دراسة تطبيقية

كيف يطعن المحامي في محضر تفتيش؟ بمراجعة دقيقة للتوقيعات، والتحقق من هويات الشهود وتوقيعهم، ومقارنة وصف المضبوطات في المحضر مع واقع العرض في الجلسة.

الفصل الثالث

بطلان الاعتراف وأقوال المتهم

قيمة الاعتراف بين الماضي والحاضر

كان الاعتراف سيد الأدلة، أما اليوم فهو أخطر الأدلة وأكثرها قابلية للطعن. القوانين الحديثة في الدول الثلاث تنص على بطلان كل اعتراف ينتزع بإكراه.

أشكال الإكراه المؤدية للبطلان

الإكراه المادي: التعذيب الجسدي، الحرمان من النوم، الطعام، أو الدواء.

الإكراه المعنوي: التهديد بالمساس بالأهل، الوعد الكاذب بالإفراج، التخويف من عقوبة أشد.

الإكراه الإجرائي: انتزاع الاعتراف دون حضور محام، أو عدم تنبيه المتهم بحقه في الصمت.

آليات الطعن في صحة الاعتراف

في مصر والجزائر: طلب الكشف الطبي الفوري عند المثلول أمام النيابة، الطعن بالتزوير المعنوي في محضر الاستجواب، طلب سماع ضابط المحقق كشاهد، والتمسك بالتراجع السريع أمام النيابة أو القاضي.

في فرنسا: الاعتماد على التسجيلات الصوتية والمرئية الإلزامية للاستجوبات. أي انقطاع في التسجيل أو عدم وضوح يثير شكوكاً قوية. حضور المحامي منذ الساعة الأولى يضمن مراقبة الظروف.

أثر بطلان الاعتراف

إذا حكم ببطلان الاعتراف وكان هو الدليل الوحيد، فإن الحكم بالبراءة واجب. إذا وجدت أدلة أخرى، تبقى قائمة لكن فقدان الاعتراف يهز بناء الاتهام بشكل كبير.

الفصل الرابع

بطلان إجراءات الاستدلال الفني والخبرة

أهمية الدليل الفني

في العصر الحديث، أصبحت البصمات، تحليل الحمض النووي، وفحص الأجهزة الرقمية، أدلة حاسمة. لكن قيمتها مرهونة بسلامة الإجراءات.

أوجه البطلان في الخبرة

عدم حياد الخبير، تجاوز المهمة بأن يجيب على سؤال قانوني، عدم احترام حق الدفاع بعدم استدعاء المتهم لحضور جلسات الخبرة، وانقطاع سلسلة الحراسة للعينات.

الطعن في تقارير الضبطية القضائية التقنية

تقارير فحص الهواتف أو كاميرات المراقبة التي يعدها ضباط الشرطة قابلة للطعن بقوة في كفاءتها وحيادها، ومطالبة المحكمة بنذب خبير مستقل لإعادة الفحص.

الباب الثاني

الدفع الموضوعية وهيكله الأدلة

الفصل الخامس

دفع خلو الدعوى من الأدلة الكافية

مبدأ الشك يفيد المتهم

هو حجر الزاوية في القانون الجنائي الحديث. لا يكفي أن تكون الأدلة مرجحة للإدانة، بل يجب أن تصل لدرجة

اليقين الذي يزول معه الشك المعقول.

متى تنجح دعوى خلو الدعوى من الأدلة؟

اعتماد الاتهام على قرينة واحدة ضعيفة، غياب الدليل المباشر، وفجوات في رواية الاتهام وجود ثغرات زمنية أو مكانية لا تستطيع النيابة تفسيرها منطقياً.

منهجية الدفع

على المحامي ألا يكتفي بالقول لا يوجد أدلة، بل يجب أن يقوم بعملية تفكيك لكل دليل على حدة، مبيناً أنه غير كافٍ بذاته، وأن مجموع الأدلة غير المترابطة لا يولد يقيناً.

الفصل السادس

دفع تضارب أقوال الشهود وتناقض الروايات

طبيعة الشهادة البشرية

الشهادة عرضة للخطأ، للنسيان، وللتحيز. الذاكرة البشرية ليست مسجلاً فيديو دقيقاً.

أنواع التضارب المفضي للبراءة

التضارب الزمني، التضارب الوصفي، التضارب الوقائعي، والتناقض الداخلي في رواية الشاهد نفسه.

استراتيجية المرافعة في التضارب

رسم خريطة التناقضات وعرضها على القاضي بصرياً، وإبراز أن التضارب في أركان الجريمة نفسها، والتساؤل: إذا اختلفوا في الوصف والزمان، فلماذا نصدقهم في نسبتها للمتهم؟ في فرنسا، يميل القضاء لاستبعاد الشهادة المتضاربة كلياً إذا مست جوهر

الواقعة. في مصر والجزائر، قد يحاول القاضي التوفيق أو ترجيح شهادة رجال الضبط، مما يستدعي من المحامي هدم مصداقية تقرير الضبطية بنفس أدوات التضارب.

الفصل السابع

الطعن في مصداقية أدلة الإثبات الحديثة

كاميرات المراقبة

الطعن في زاوية الرؤية، الطعن في التوقيت، والطعن في سلسلة الحفظ وعدم التأكد من أن النسخة المعروضة هي الأصل.

سجلات الاتصالات ومواقع الأبراج

وجود الهاتف في المكان لا يعني وجود صاحبه فيه،

إمكانية انتحال الرقم أو سرقة الشريحة، ودقة تحديد الموقع عبر الأبراج التي قد تكون واسعة جداً.

أدلة السوشيال ميديا

سهولة اختراق الحسابات وانتحال الشخصية، وضرورة ربط الحساب الرقمي بالشخص المادي عبر أدلة تقنية قاطعة.

الباب الثالث

عبء الإثبات ونقله

الفصل الثامن

المبدأ العام والأصل في البراءة

القاعدة الذهبية

البينة على من ادعى. النيابة العامة تتحمل وحدها عبء إثبات جميع أركان الجريمة. المتهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم نهائي.

تطبيقات المبدأ

لا يُطلب من المتهم إثبات براءته، ولا يُطلب منه تقديم دليل نفي إلا كحق دفاعي، وليس كواجب. أي شك يجب أن يفسر لصالح المتهم.

الفصل التاسع

القرائن القانونية ونقل عبء الإثبات للمتهم

مفهوم القرائن القانونية

هي افتراضات يقررها المشرع، حيث يثبت факт أ فيُفترض تلقائياً وجود факт ب، ما لم يثبت المتهم العكس. هنا ينتقل عبء الإثبات للمتهم.

أمثلة شائعة في الجرائم البسيطة

حيازة أدوات السرقة تفترض نية السرقة، حيازة المخدرات تفترض العلم والاتجار، والجرائم الإلكترونية حيث يفترض أن النشر صادر عن صاحب الحساب.

خطورة نقل العبء

إذا أُسيء استخدام القرائن، تتحول البراءة إلى إدانة افتراضية يصعب دحضها. لذلك يجب أن تكون القرائن قابلة للدحض بسهولة ومعقولة.

الفصل العاشر

حدود نقل العبء في التشريعات المقارنة

النموذج الفرنسي والأوروبي

المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تضع شروطاً صارمة للقرائن: أن تكون متناسبة، وتحترم حقوق الدفاع، وتترك للمتهم فرصة حقيقية لدفعها. القضاء الفرنسي يلغي أي قرينة تجعل الدفاع مستحيلًا.

النموذجان المصري والجزائري

توجد نصوص كثيرة تنشئ قرائن، خاصة في قوانين مكافحة المخدرات والجرائم الإلكترونية. الإشكالية تكمن في جعل الدفع صعباً جداً عملياً. دور القضاء يجب أن يكون مراقبة هذه القرائن لضمان عدم انتهاكها لمبدأ البراءة، وتفسيرها بشكل ضيق لمصلحة المتهم.

الباب الرابع

التطبيق العملي والاستراتيجيات الدفاعية

الفصل الحادي عشر

منهجية صياغة مذكرات الطعن بالبطلان

الهيكل المثالي للمذكرة

التمهيد بسرد وقائع الإجراء المعيب بدقة، ذكر الأسانيد القانونية التي انتهكت، طرح الطلبات الواضحة ببطلان الإجراء واستبعاد الدليل، وإرفاق ما يدعم الطعن.

التوقيت الإجرائي لطعن البطلان

في مصر والجزائر: يجب إثارة البطلان قبل الدخول في موضوع الدعوى. إذا دخل المتهم في الدفاع عن الموضوع، سقط حقه في الطعن بالبطلان إلا إذا كان

متعلقاً بالنظام العام.

في فرنسا: هناك مواعيد محددة لإثارة البطلان، وإغفال الميعاد يؤدي لسقوط الحق في الطعن.

أخطاء شائعة يجب تجنبها

العمومية في الطعن دون تفصيل، عدم ربط البطلان بالدليل والدليل المستمد منه، وتأخير إثارة البطلان لجلسات متأخرة مما يفسر كإجراء تعسفي لتأخير المحاكمة.

الفصل الثاني عشر

استراتيجيات المرافعة الشفهية في تفكيك الأدلة

فن الإلقاء والخطابة القضائية

المرافعة ليست قراءة لمذكرة مكتوبة، بل هي إقناع حي. نبرة الصوت يجب أن تكون هادئة وحازمة، بعيدة عن الانفعال العاطفي الذي قد يفسر على أنه ضعف. التواصل البصري مع هيئة المحكمة وليس إلى الأوراق فقط. البساطة في استخدام لغة واضحة بعيدة عن التعقيد الفقهي المفرط، خاصة في الجرائم البسيطة.

استجواب الشهود والمواجهة

في مصر والجزائر: للمحامي حق توجيه أسئلة للشهود عبر رئيس الجلسة. المهارة تكمن في صياغة أسئلة مغلقة نعم أو لا تكشف التناقض دون إعطاء الشاهد فرصة للشرح

المطول، مواجهة الشاهد بتقريره السابق المكتوب عند وجود تناقض، وإبراز ظروف الرؤية من إضاءة ومسافة وزحام لتضعيف قيمة الشهادة.

التعامل مع تقرير الضبطية القضائية

تقارير رجال الشرطة تحظى بقرينة صحة حتى يثبت العكس. لكسر هذه القرينة: إثبات عدم معاينة الضابط للواقعة مباشرة واعتماده على السماع من الآخرين، إبراز التناقض بين تقرير الضبطية وأدلة أخرى مثل كاميرات المراقبة أو شهود مستقلين، والطعن في حياد المحرر إذا كانت هناك عداوة سابقة أو مصلحة شخصية.

خاتمة المرافعة

يجب أن تنتهي المرافعة بتلخيص قوي يركز على الشك. عبارة ختامية مقترحة: سيادة القاضي، الشك الذي زرناه اليوم ليس ثغرة، بل هو جوهر العدالة. والشك يفيد موكلي، والبراءة هي الحكم الوحيد الممكن قانوناً.

الفصل الثالث عشر

دراسات حالة قضائية حقيقية ومحللة نماذج للبراءة

الدراسة الأولى: بطلان التفتيش ليلاً جمهورية مصر العربية

الواقعة: ضبط مواد مخدرة بسيطة في شقة مواطن بعد تفتيش تم الساعة الثانية صباحاً بدون إذن نيابة وبحجة التلبس.

دفع الدفاع: التفتيش الليلي محظور إلا في حالات محددة جداً كالجناية المتلبس بها، أو طلب من الداخل. المخدرات جنحة في هذه الكمية، ولا يوجد طلب من الداخل.

الحكم: محكمة الجنح حكمت بالبطلان لانتهاء حالة التلبس ووقوع التفتيش في وقت الحظر. استبعدت المضبوطات. النيابة استأنفت، محكمة الاستئناف أيدت الحكم.

النتيجة: براءة لانعدام الأدلة بعد استبعاد المضبوطات.

الدرس: الحرص على توقيتات المحاضر هو خط دفاع أول قوي.

الدراسة الثانية: الاعتراف المنتزع تحت التهديد الجزائر

الواقعة: اعتراف متهم بسرقة متجر في محضر شرطة، ثم تراجع أمام القاضي مدعياً التعرض للتهديد بالمساس بأسرته.

دفع الدفاع: طلب كشف طبي أثبت كدمات حديثة، وطلب استدعاء ضابط التحقيق. الضابط لم يحضر الجلسة رغم الاستدعاء.

الحكم: المحكمة اعتبرت أن عدم حضور الضابط للاستجواب حول ظروف الاعتراف، مع وجود تقرير طبي، يشير شكاً جدياً في صحة الاعتراف.

النتيجة: شطب الاعتراف، والحكم بالبراءة لضعف الأدلة المتبقية المتمثلة في شهادة صاحب المتجر الوحيدة.

الدرس: التقرير الطبي الفوري وعدم حضور المحقق أدوات فعالة لنزع حجية الاعتراف.

الدراسة الثالثة: تضارب الشهود وانعدام اليقين فرنسا

الواقعة: اتهام بالاعتداء البسيط في ملهى ليلي. ثلاثة شهود قدموا روايات مختلفة تماماً عن بداية الشجار وهوية البادئ.

دفع الدفاع: التركيز على أن التضارب ليس في التفاصيل بل في جوهر الواقعة من بدأ؟ وكيف؟.

الحكم: محكمة الشرطة اعتبرت أن التضارب الجوهرى يزيل اليقين اللازم للإدانة الجنائية.

النتيجة: حكم بالبراءة بناءً على مبدأ الشك يفيد المتهم.

الدرس: في النظام الفرنسي، الشك الجوهرى في

الشهادة كافٍ للبراءة دون حاجة لإثبات براءة فعلية.

الخاتمة العامة

نحو ثقافة قضائية تحترم البطلان

في ختام هذا السفر القانوني، نؤكد أن الإجراءات الجنائية ليست مجرد شكليات بيروقراطية تعيق العدالة، بل هي الضمانات الحقيقية لكرامة الإنسان أمام جبروت الدولة. لقد أظهرت الدراسة المقارنة بين مصر والجزائر وفرنسا أن الفجوة ليست دائماً في النصوص، بل في الثقافة التطبيقية.

النموذج الفرنسي يعلمنا أن احترام البطلان واستبعاد الأدلة الملوثة يقوي من هيبة القضاء ولا يضعفها. أما في مصر والجزائر، فإن الطريق نحو عدالة إجرائية رصينة يتطلب جرأة من المشرع في تجريم انتهاك الإجراءات، ووعياً من القاضي بأن حكمه يجب أن يرتكز

على أدلة نقية سليمة، وشجاعة من المحامي في إثارة أوجه البطلان دون خوف.

إن ثغرات اليقين التي تحدثنا عنها ليست عيوباً في النظام، بل هي صمامات أمان تمنع اليقين الزائف من إدانة الأبرياء. العدالة لا تقاس بسرعة الإدانة، بل بدقة الإجراءات ونقاء الأدلة. نأمل أن يكون هذا الكتاب إضافة نوعية للمكتبة القانونية العربية، وأن يساهم في بناء منظومة عدلية تجمع بين الأصالة العربية في القيم، والحدثة العالمية في الضمانات.

والله ولي التوفيق، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

المراجع التشريعية

أولاً: التشريعات المصرية

دستور جمهورية مصر العربية لعام 2014 وتعديلاته.

قانون الإجراءات الجنائية المصري الصادر بالقانون رقم 150 لسنة 1950 وتعديلاته.

قانون العقوبات المصري الصادر بالقانون رقم 58 لسنة 1937 وتعديلاته.

قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الصادر بالقانون رقم 175 لسنة 2018.

ثانياً: التشريعات الجزائرية

دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

قانون الإجراءات الجزائية الجزائري الصادر بالأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المعدل والمتمم.

قانون العقوبات الجزائري الصادر بالأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المعدل والمتمم.

القانون رقم 04-09 المتعلق بالوقاية من الجرائم
المعلوماتية ومكافحتها.

ثالثاً: التشريعات الفرنسية

قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي Code de
Procédure Pénale.

قانون العقوبات الفرنسي Code Pénal إصدار 1994
وتعديلاته.

قانون حرية الصحافة الصادر في 29 يوليو 1881 المعدل.

قانون الثقة في الاقتصاد الرقمي LCEN لعام 2004.

رابعاً: الاتفاقيات والمواثيق الدولية

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
لعام 1966.

الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعام 1950
وتعديلاتها.

قانون الخدمات الرقمية التابع للاتحاد الأوروبي DSA
لعام 2022.

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والمؤلف القانوني
والمحاضر الدولي في القانون

حقوق الملكية محفوظة للمؤلف